

شركة الخليج للمخازن

سياسة مناهضة الغش في الشركة

إجراءات مناهضة للغش والاحتيال وآلية الإنذار بوجود غش.

سياسة مناهضة الغش في الشركة

خلفية	<p>يتم تأسيس سياسة لمناهضة الغش في الشركة وذلك من أجل تسهيل عمليات الرقابة للمساهمة في تحديد وقائع الغش والاحتيال ضد شركة الخليج للمخازن والعمل على منعها والوقاية منها. تتوي شركة الخليج للمخازن العمل على تحفيز سلوك تنظيمي ثابت وذلك من خلال وضع خطوط العريضة وتحديد المسؤولية لغرض تطوير عمليات الرقابة وإجراءات التحقيقات.</p>
نطاق السياسة	<p>يتم تطبيق هذه السياسة على أي مخالفة للقواعد أو الشك في وجود مخالفات من الموظفين وكذلك المساهمين أو الاستشاريين والبائعين أو المقاولين، أو الوكلاء الخارجيين الذين يقومون بتنفيذ العمل مع موظف و/أو أطراف أخرى لهم علاقة عمل مع شركة الخليج للمخازن. في حال الحاجة لإجراء تحقيق سوف يتم القيام به مع الشخص المشكوك بإرتكابه المخالفة ، وذلك دون الوضع في الاعتبار طول مدة خدمته أو منصبه أو علاقته بالشركة.</p>
السياسة	<p>تعد الإدارة مسئولة عن التعرف عن أي محاولة غش، أو الاختلاسات أو أي عمل من أعمال الغش الأخرى وتكون مسئولة عن منعها. ويتم تحديد الغش أو الاحتيال على أنه أمر متعمد، أو تمثيل مزيف أو إخفاء أي أمر هام لغرض تحريض شخص آخر لإلحاق الضرر به.</p> <p>سوف يكون كل عضو من فريق الإدارة على علم بكل أشكال وأنواع سوء الاستخدام التي قد تحدث في غضون نطاق مسؤوليته، وأن ينبهه عن وجود أي علامة دالة للغش والخداع.</p> <p>في حالة تحديد أي مخالفة أو الشك في حدوثها، يتم الإبلاغ عنها</p>

<p>على الفور لمراقب الشركة الداخلي والذي سوف يقوم بتنسيق كل التحقيقات مع المستشار القانوني (في حالة تطلب هذا) ومع كل المناطق المتضررة الداخلية منها والخارجية.</p>	
<p>تشير مصطلحات خيانة الأمانة والاختلاس، و المخالفات الضريبية تشير على سبيل المثال وليس الحصر إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ أي عمل غير أمين أو احتيالي. ▪ سوء استخدام الأموال، والسندات المالية، وامتدادات والأصول المالية الأخرى. ▪ انعدام الكفاءة في المعالجة أو الإبلاغ عن أي أموال أو أي عمليات مالية. ▪ التريح كنتيجة مترتبة على معرفة داخلية بأنشطة الشركة. ▪ الإفصاح عن المعلومات السرية والمتعلقة بالملكية لأطراف خارجية. ▪ الإفصاح لأي أفراد آخرين عن أنشطة أمنية سيتم القيام بها داخل الشركة. ▪ القبول أو السعي للحصول على قيمة مادية لأداء أي مهمة من المهام. ▪ تدمير أو استبعاد أو إساءة استخدام ا ، السجلات والأثاث والتركيبات والمعدات. ▪ وجود أي أعمال غش أو مخالفات مشابهة أو مرتبطة بالأعمال السابقة. نرجو الرجوع إلى تصنيفات أعمال الغش في الصفحة الأخيرة. 	<p>الأعمال التي تشكل الغش</p>
<p>يجب أن اتخاذ قرار بشأن المخالفات الأخرى المتعلقة بأداء العامل</p>	<p>مخالفات</p>

<p>أخرى</p>	<p>السلوكي والأخلاقي وذلك من خلال إدارة القسم والموارد البشرية وذلك بدلا من قسم المراجعة والتدقيق الداخلي.</p> <p>في حالة وجود أي جدال حول اذا كان هناك أي أمر قد يمثل غش فنرجو الاتصال بقسم المراجعة الداخلية للحصول على المعلومات المتعلقة بهذا الأمر.</p>
<p>مسئوليات التحقيق</p>	<p>تكون على مراقب أو مراجع الشركة الداخلي المسؤولية الأولى عن التحقيق حول أي حدث غش مشتبه فيه كما هو محدد في السياسة.</p> <p>ويقوم مراجع الشركة الداخلي، باعتباره جزء من التحقيق، بعمل تحقيق في الأمر ويجب أن يعطي العامل فرصة للإجابة عن أي ادعاءات أو تهم موجهة له. هذا التحقيق يجب أن يتم القيام به كتابة ويجوز أن يكون التحقيق شفافة في المخالفات البسيطة التي لا يتعدى الجزاء المقرر لها في لائحة الجزاءات الإنذار أو الخصم بما لا يزيد على أجر يوم واحد، على أن يثبت كل ذلك في محضر يودع في ملف العامل الخاص..</p> <p>لو أسفر التحقيق عن حدوث أي أنشطة احتيالية، سوف يقوم مراجع الشركة الداخلي بإصدار تقارير للأفراد المعنيين والإدارة وإذا تطلب الأمر فسوف يتم إصدار تقارير لمجلس الإدارة وذلك من خلال رئيس المجلس.</p> <p>سوف يتم إتخاذ القرارات بإحالة نتائج التحقيق إلى النيابة العامة أو إلى الجهات المختصة الأخرى للقيام بتحقيق مستقلسيتم اتخاذها بالتعاون مع المستشار القانوني والإدارة وكذلك القرارات النهائية لحسم المسألة.</p>
<p>السرية</p>	<p>يتعامل قسم المراقبة الداخلية مع كل المعلومات التي يتم تلقيها بشكل</p>

<p>من السرية التامة. وإذا شك أي عامل في وجود أي عمل يشوبه الغش أو الخيانة فعليه إخطار مراجع الشركة الداخلي على الفور ولا يجوز له محاولة إجراء تحقيقات أو مقابلات مرتبطة بحدث الغش المشتبه به (أنظر لقسم إجراءات الإخطار الموضحة بأسفله).</p> <p>لن يتم الإفصاح عن نتائج التحقيق أو المناقشة حولها لأي فرد غير من يكون لديه صفة شرعية للأطلاع. وهذا الأمر يعد مهما من أجل تجنب إلحاق أي ضرر بسمعة الأشخاص المشتبه فيهم الذين يمكن أن تثبت بعد ذلك براءتهم من سلوك خاطئ وكذلك حماية الشركة من المسؤولية المدنية المحتملة.</p>	
<p>سوف يكون لدى أعضاء وحدة التحقيق:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مطلق الحرية في الوصول إلى جميع سجلات وأبنية الشركة سواء أكانت مملوكة أو مستأجرة. <p>حق في فحص وطبع كل أو جزء من محتويات الملفات والمكاتب و الخزائن و وسائل التخزين الأخرى في الأبنية وذلك دون معرفة أو موافقة مسبقة لأي فرد يقوم باستخدام أو يحوز أي الأشياء أو الوسائل وذلك إذا كان الهدف من ذلك هو إجراء التحقيقات.</p>	<p>التفويض للتحقيق في أي عملية غش مشتبه فيها</p>
<p>يجب أن توخي الحذر الشديد عند إجراء التحقيقات حول أي أعمال غير مناسبة أو أعمال غش وذلك تجنباً لأي تهم خاطئة وعدم تنبيه أي فرد مشتبه فيه بأن التحقيقات يتم القيام بها.</p> <p>إذا اكتشف أي موظف أو شك في وجود أي أعمال، يقوم بالاتصال بمراجع الشركة الداخلي على الفور. ويجوز عدم الإعلان عن أسم أو هوية العامل أو الشخص المشتكي. يتم توجيه كل التساؤلات</p>	<p>إجراءات الإبلاغ</p>

<p>المتعلقة حول عمل الاحتيال بموجب التحقيق من الفرد المشتبه فيه أو من محاميه أو موكله أو أي متسائل، يجب أن يتم توجيه هذه التساؤلات لمراجع الشركة الداخلي. وتتمثل الإجابة المناسبة عن أي استفسارات في: ليس لدي الحرية في مناقشة هذا الأمر، وتحت كل الظروف والملابسات لا يجب أن يتم الإشارة إلى الإدعاء، أو الجريمة ، أو التزوير، أو الاختلاس، أو إلى إيه إشارة أخرى. ويجب أن يكون الفرد الذي يقوم بالإبلاغ على علم بالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم الاتصال بالشخص المشتبه فيه وذلك في محاولة لتحديد الحقائق أو طلب تعويض. • عدم مناقشة القضية، والحقائق والشبهات، والإدعاءات مع أي فرد ما لم يتم تطلبه منه القيام بهذا الأمر بصفة خاصة وذلك من قبل الإدارة القانونية أو قسم المراجعة الداخلية. 	
<p>إذا أسفر أي تحقيق عن التوصية بإنهاء خدمة أي فرد، فإن التوصية يتم تقديمها لمراجعتها و التصديق عليها من قبل إدارة الموارد البشرية والإدارة القانونية وإذ تطلب الأمر من قبل إستشاري خارجي وذلك قبل إتخاذ أي ذلك الإجراء. ومن المهم ملاحظة أن هذا يجب أن يتم القيام بالتحقيق في غضون خمسة عشر يوما من تاريخ العلم بحادث الغش أو المخالفة وعليه يجب أن يقوم كل العمال المختصين بالإبلاغ عن أي من تلك المسائل بمجرد العلم بها. ولا يكون لقسم المراقبة والمراجعة الداخلية رخصة أو تصريح بإنهاء خدمة أي عامل من العمال. فهذا القرار يتم اتخاذه من قبل الإدارة. وفي حالة اعتقاد قسم المراجعة الداخلية أن قرار الإدارة غير مناسب للحقائق والأدلة المقدمة، فإن هذه الحقائق يتم تقديمها لرئيس مجلس</p>	<p>إنهاء الخدمة</p>

الإدارة لاتخاذ قرار حول هذه المسألة.	
الإدارة	يكون مراجع الشركة الداخلي (والذي يبعد أيضا المحقق المعتمد في وقائع الغش) مسئولاً عن إدارة ومراجعة وتفسير وتطبيق هذه السياسة. وسوف يتم مراجعة السياسة سنوياً وتعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

يعتمد:

رئيس مجلس الإدارة

التاريخ: